ارجع مرات بان تقول في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما كان به من الزنا وذكر في النوادر عن ابي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يدان يقول انه لمن الصادقين فيما رميتك به من الزنا وهي تقول انت من الكاذبين فيما رميتني به من الزنا لانه اقطع للاحتمال فان التعنا بانت بتفريق الحاكم او القاضي حتى لو ماث احدهما بعد الفراغ من اللعان قبل التفريق توارثا عند علمائنا الثلاثة وعند ابي يوسف في قول تقع الفرقة بنفس لعان الزوج وعند زفر بمجرد لعانها ثم تكون الفرقة تطليقة بائنة عندهما وعند ابي يوسف واحد في هو تحريم مؤبد ثم قذف بالولد نفى القاضي نسبه والحقه بامه اذا نفى في حال الولادة او نحو تهنئة كما يأتي وصورة هذا اللعان ان يأمر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله لانا لمن الصادقين فيما رميتك به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول في قولها اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان امر من الزنا ونفى الولد ويثبت نفي الولد ضمنا للقضاء بالتفريق وعن ابي يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمتك اياه واخرجته من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي النسب على ما ذكره في شرح الهداية هذا اصحيح ثم ان النسب ينتفي في حق التوارث واستحقاق النفقة اما في حق فساد دعوة النسب باقي اجماعا وكذا في امتناع اداء الزكاة والشهادة وحرمة المناكحة باقي اجماعا كذا في الحواشي فان اكذب الزوج نفسه بعد اللعان حد حد القذف ولا ان تكحها خلافا لابي يوسف والشافعي وكذا له ان يكحها بعد اللعان ان قذف غيرها فحد او زنت فحدت وفي قوله فحدت نظر لان الزنى يخرجها من اهلية اللعان فلا حاجة الى تقييده بالحد والجواب عنه انه محمول على ما ترك الكاتب وانما هو او زنت او قذفت فحدت لان القذف لا يخرجها عن اهلية اللعان وانما يخرج عنها بالحد وهذا ايوافق المذكور في المبسوط والجامع الكبير وشرح مختصر الكرخي وشرح الطحاوي او نقول التقييد بحدت اتفاقي ليس بمقصود اصلي ولا لعان بقذف الاخرس بان اقر وقال ان في لعان ونفي الحمل اي اللعان ينتفي الحمل بان قال ليس حملك مني مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما يلاعن بنفي الحمل اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر وعند ان في يلاعن قبل الوضع وتلاعنا بتربيت اذان قال لها ان ولدت هذا الحمل او من الزنا

اي من الزنا تلاعنا ولكن لم ينف القاضي الحمل وقال ان في نفيه ولو نفى الولد عند التهنئة او عقيب الولادة او اثبت له آلة الولادة صح نفيه وبعده اي بعد المذكور من التهنئة والشراء لا يصح نفيه مطلقا وثبت نسبه ولا عن فيها وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه مدة النفاس وان كان غائبا عن امراته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي عند ابي حنيفة في مقدار ما يقبل التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدوم وان ولدت ولدين في بطن واحد ونفى اولهما التوأمين واقر واعترف بالثاني منهما حد الزوج لانه اكذب نفسه وان عكس بان اقر باول التوأمين ونفى الثاني لاعن لانه قاذف بنفي الثاني ولم يوجع عنه وثبت نسبهما فيهما اي في المسئلتين لانهما خلقا من ماء واحد

باب العنين والمجبوب والخصي

العنين من عنّ اذا جبس من العنّة وهي خطوة الابل او من عن اذا عرض لانه يعن يمينا وشمالا ولا يقصد وقيل سمي عنينا لان ذكره يستحي فيعن يمينا وشمالا ولا يقصد الى فرج المرأة فالعنين هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الآلة او يصل الى الثيب دون الابكار او الى بعض النساء دون البعض وانما يكون ذلك لمرض او الضعف في خلقته او لكبر سنه او لسحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها اذا وجدت زوجها مجبوبا اي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب وهو المقطوع فرق القاضي بينهما في الحال واجل العنين سنة لو كان عنينا او خصيا وهو من كانت له آلة قائمة ونزعت خصيتاه فان ولي فيهما والا بانت بالتفريق ان طلبت هذا متعلق بالجميع وهذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امة فحق الطلب لسيدها عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقيل محمد مع ابي يوسف والفرقة تطليقة بائنة عندنا وعند الثلاثة في فسخ وعند ابي يوسف واحدة انها كما اختارت نفسها تقع الفرقة بنفسها وقالوا في التاجيل يقدر سنة شمسية وابتداؤه من وقت الخصومة وفي ظاهر الرواية بسنة قمرية وقيل هو الاصح وعن الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من ماية وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما ويحتسب بايام الحيض وبشهر رمضان والاحتساب بمرضها ورضها وانما تمام مهرها ان خلى العنين او الخصي بينها وبين نفسها وتجب العدة هذا اذا اقر انه لم يصل اليها او اختلفا والوطي فان كانت ثيبا فالقول له مع يمينه فان حلف بطل حقها وان نكل يؤجل سنة وان حلف على ذلك حلف الزوج فان حلف لا حق لها وان نكل يؤجل سنة

ان كانت بكرا ينظر اليها النساء فان قلن هي بكر يؤجل سنة وان قلن ثيب